كونه محلا لذلك وفي هذا الكلام اشارة اجمالية الى ضابط يتضح
الاحوال ويتحقق لمقتضى الحال فمقام كل من التنكير والاطلاق
والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها يعني ان
المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين الكلام
الذي يناسبه التعريف ومقام الحلاق الحكم او التعلق والمسند
اليه او المسند ومتعلقاته يباين مقام تقييد ذلك كله او اداته
قصر او تابع او شرط او مفعول او ما اشبه ذلك ومقام تقديم
المسند اليه او المسند ومتعلقاته يباين مقام تاخيره وكذا
مقام ذكره يباين مقام حذفه فقوله خلافه شامل لما ذكرنا وانما
فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل بينها على عطف
شان هذا الباب وانما لم يقل خلافه لانه اخصر واظهر
لان خلاف الفصل انما هو الوصل والتنبيه على عطم الشان افضل
قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة
وكذا الحذف الذي مع خطاب الغبي فانه مقام الاول
يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات
اللفظية والمعنوية ما لا يناسب الغبي والكل كله مع ضمائر
اي مع كلها اخرى مضاحبة لها مقام لبعض تلك الكلمة مع ما
شاركه تلك الضاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي هو
اقوى انه بالشرط فله مع ان مقام لسوله بيع اذا وكذا الكل
من ادوات الشرط مع الماضي مقام لبسوله مع المضارع

وفي هذه العبارة رعاية لقاعدة شان الكلام في الحسن والقبول
بطابقته للاعتبار المناسب والخطاب به اي الحطاط
شانه بعدم مطابقته للاعتبار المناسب والمراد
بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا للمقام
بحسب ليقه او بحسب تتبع تراكيب البلغاء فقالوا اعتبروا الذي اذا
نظرت اليه وزاعيت حاله واذا بالكلام الفصيح
والمحسن الحسن الذي اليه اخر في البلاغة دون الفصيح الخارج
بحصوله بالمحسنات البديعية فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب
للحال والمقام يعني اذا علم ان لسرار شان الكلام الفصيح
في الجملة الذي هو مطابقته للاعتبار المناسب على ما قبله
اضافة المصدر ويعلم انه انما يرتفع بالبلاغة التي هي عبارة
عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فقد علم ان المراد بالمعنى
المناسب ومقتضى الحال واحد والا لما صدق انه لا ترتفع الا بالمطابقة
للاعتبار المناسب لا مع ضم الا بالمطابقة لمقتضى الحال فتامل
فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ بمعنى انه يقال كلام بليغ لكن
لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى اي الغرض
المصوغ له الكلام بالتركيب المتعلق افادته وحال ان البلاغة
كما مر عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر ان
اعتبار المطابقة بقيد وجودها انما يكون باعتبار المعاني والاغراض التي
تصاغ لها الكلام لا باعتبار الالفاظ المفردة والكلم المجردة

Copyright © King Saud University